الأمم المتحدة
A/RES/65/168

Distr.: General
16 March 2011

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/438/Add.1*)]

٦٥/١٦٨ - دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٦٢/١٩٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٢]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون ''الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية''،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٣]،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٩٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي أحاطت فيه علما مع الاهتمام باعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة[٤]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥] وإلى جميع قراراتها التي لها أهميتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المعنون ”متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا“،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية واتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعيد أيضا تأكيد العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية على كفالة جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع[٦]،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يعنيان ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعيد تأكيد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، هدفا أساسيا من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تسلم** بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، ولكن بلدانا كثيرة أخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، ظلت على هامش الاقتصاد

---

(٤) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

(٦) انظر القرار ٢/٥٥.

العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا، حسب ما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٦]، بعدم التكافؤ في تقاسم فوائد العولمة في الوقت الذي توزع فيه تكاليفها بشكل غير متساو؛

٢ - **تعيد تأكيد** ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية واتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف دعما للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - **تسلم** بأن توسيع نطاق الاستراتيجيات والسياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يقترن بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٤ - **تعيد تأكيد** ضرورة توطيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بوسائل منها التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو تام؛

٥ - **تؤكد** أن التعاون على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي يؤدي دورا مهما في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق أهدافها الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية وفي تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٦ - **تسلم** بأن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد جعلا الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيرا ما يكون محكوما في الوقت الراهن بضوابط والتزامات دولية وباعتبارات السوق العالمية، وأن على كل حكومة من الحكومات أن تجري مفاضلة بين منافع القبول بالقواعد والالتزامات الدولية، من جهة، والقيود التي يشكلها فقدان الحيز المتاح لسياساتها العامة، من جهة أخرى؛

٧ - **تلاحظ مع القلق** استمرار ارتفاع معدلات البطالة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتسلم بأن توفير العمل الكريم ما زال يشكل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغير ذلك من الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتسق مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر

العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين كإطار عام يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة من السياسات تتناسب مع وضعه وأولوياته الوطنية بهدف تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة والتنمية المستدامة؛

٨ - **تسلم** بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها بما يكفل استفادة الفقراء ومن يعيشون أشد الحالات ضعفا إلى أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والتنمية؛

٩ - **تشدد** على أنه ينبغي، لدى معالجة الصلة بين العولمة والتنمية المستدامة، التركيز بشكل خاص على تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متداعمة تشجع على تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل للجميع ومنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وأنه يمكن الاستفادة في ذلك من الجهود المبذولة في سبيل زيادة اتساق السياسات لصالح التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة أن تسخر جميع البلدان ما لديها من معارف وتكنولوجيا وأن تحفز الابتكار إذا كانت تريد تحسين قدرتها التنافسية والاستفادة من التجارة والاستثمار وتشجيع التنمية المستدامة، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية اتخاذ إجراءات محددة للتشجيع على استحداث وتعميم تكنولوجيات ملائمة وميسورة التكلفة ومستدامة ونقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية بشروط منصفة وشفافة ومتفق عليها دعما لتنفيذ استراتيجيات التنمية في تلك البلدان؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن موضوع ''العولمة والاعتماد المتبادل: نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافا لصالح الجميع، بما في ذلك إيجاد فرص العمل''؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''، البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''.

الجلسة العامة ٦٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠